رأي القدس

درس ايراني للزعماء العرب

■ تراجعت ادارة الرئيس الامريكي جورج بوش عن موقفها المتعنت، وقررت المشاركة في المفاوضات التي تجريها الترويكا الاوروبية مع ايران حول برنامجها النووي.

السيدة كوندوليزا رايس حاولت ان تنقذ ماء وجه حكومتها، عندما قالت ان هذا العرض الامريكي مشروط بوقف ايران لكل انشطة تخصيب اليورانيوم، ويصب في اطار السياسة الامريكية الرامية الى التوصل الى حل دبلوماسي للأزمة مع ايران.

ويمكن تفسير هذا التراجع، والظروف المحيطة به، والطريقة التي جاء عليها من خلال طرح احتمالين اساسيين:

الاول: ان تكون الادارة الامريكية قد ادركت مدى تصميم ايران على المضي قدماً في عمليات تخصيب اليورانيوم وزيادة وتيرتها، بما قد يؤدي الى وصولها المعدلات التي تمكنها من انتاج اسلحة نووية، ولهذا قررت التسليم بالأمر الواقع، ومحاولة التوصل الى صفقة سياسية مع القيادة الايرانية.

الثاني: ان تكون الادارة الامريكية قررت فعلاً اللجوء الى الخيار العسكري، ولانها تحتاج الى بعض الوقت للتحضير السياسي والعسكري وحشد الحلفاء، فانها قررت الظهور بمظهر الحريص على المفاوضات، والوصول الى حلول سلمية لتغطية نواياها العسكرية وكسب الوقت، وتحييد بعض القوى المؤيدة لايران، مثل روسيا والصين والهند، من خلال القول بانها استنفدت كل الخيارات، وتحلت بالمرونة الكاملة، ولكن المفاوضات وصلت الى طريق مسدود وليس هناك اي خيار آخر غير الخيار العسكري.

ومن الصعب اعطاء احكام مسبقة تؤيد هذا الاحتمال او ذاك. ولكن ما هو شبه مؤكد ان الادارة الامريكية تعيش مأزقاً صعباً في تعاملها مع الملف النووي الايراني، لان جميع الخيارات تبدو مكلفة بشريا وماديا، علاوة على كونها غير مضمونة النتائج ومحفوفة بالمخاطر.

ويظل من الجائز القول بان الخيار العسكري هو الأكثر ترجيحاً، لان ايران لن تتخلى عن برنامجها النووي، والولايات المتحدة لا يمكن ان تقبل بها كقوة نووية في منطقة هي الاكثر اهمية بالنسبة لها من الناحية الاستراتيجية، لما تحتويه من احتياطات نفطية هائلة.

الصمود الايراني في وجه الغطرسة الامريكية، وفشل السياسات الامريكية في العراق وافغانستان، وتصاعد التوتر داخل الاراضي الفلسطينية المحتلة، واطلاق الصواريخ من جنوب لبنان باتجاه المستوطنات الاسرائيلية في الجليل، كلها عوامل اربكت صانع القرار الامريكي، وجعلته اقل اندفاعاً في مسألة اللجوء للخيار العسكري.

التسريبات الامريكية حول الحرب، ووضع خطط لضرب المفاعلات النووية والبنى التحتية الايرانية، لم ترهب الرئيس احمدي نجاد، والشيء نفسه يقال ايضا عن التلويح بالذهاب الى مجلس الامن، واستصدار قرار بفرض عقوبات اقتصادية.

الحكومة الايرانية يمكن ان تعلق تخصيب اليورانيوم لفترة محدودة كرد على المبادرة الامريكية بالانضمام الى الحوار، ولكن باستطاعتها العودة الى التخصيب في اي وقت، مثلما فعلت اثناء مفاوضاتها مع الترويكا الاوروبية وبعد وصولها الى طريق مسدود.

حتى هذه اللحظة يمكن القول ان ايران حققت فوزا على الادارة الامريكية، واجبرتها على التراجع عن كل مواقفها المتغطرسة السابقة، والفضل في ذلك يعود الى قيادتها وقدرتها على الصمود، وكسب أكبر قدر ممكن من اوراق الضغط على واشنطن، خاصة في العراق.

الدرس الايراني يبدو مفيدا لبعض الزعماء العرب اذا ارادوا التعامل مع الولايات المتحدة من موقع آخر غير موقع التابع الذليل.

تصاعد الجدل الغربي حول المسألة الصينية

د. بشير موسى نافع *

■ بدأ الجدل الغربي حول الصين قبل أكثر من عقد من الزمان، عندما نشر الباحث الامريكي في مؤسسة راند، غراهام فولر، مقالة شهيرة في الدورية المعروفة «شؤون خارجية». حاول فولر في مقالته الرد على دعاة تأجيج الصراع بين الإسلام والغرب، الذين ارتفعت اصواتهم منذ نهاية الحرب الباردة، وعلى رواج الفكرة القائلة بأن الإسلام هو الخطر المقبل على الهيمنة الغربية على الشأن العالمي. كان فولر يعلم حقيقة الجهات التي تقف وراء تلك المقولة، ولكنه تجاهل الإشارة إليها على وجه التحديد، وصاغ مقالته في سياق جدل الدوائر الامريكية حول استراتيجيات المستقبل، بعد ان بدا وكأن انهيار الاتحاد السوفييتي قد أخرج روسيا نهائياً من المنافسة الاستراتيجية الكبرى. ما حاول فولر التأكيد عليه ان لا خطر على القوة والنفوذ الامريكي من الإسلام ولا المسلمين، وأن المنافس الحقيقي القادم هو الصين، مقدماً عدداً من البراهين الاقتصادية والجيوبوليتيكية للتأسيس لموضوعته. ولكن مشكلة فولر، مسؤول الاستخبارات الامريكية السابق، كان في تخصصه في الشأن الإسلامي والصيغة التي أضفتها جهات امريكية معينة على كتاباته باعتبارها متعاطفة مع الإسلام وقواه السياسية.

وبالرغم من ان الجدل اتصل بعد ذلك، إلا أنه لم يأخذ طابعاً ملحاً ومنهجياً كذلك الذي أخذه الجدل الغربي المتواصل حول الاتحاد السوفييتي والخطر الشيوعي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. ثم وقعت هجمات الحادي عشر من أيلول (سبتمبر) 2001، وبدا ان أنصار الخطر الإسلامي والغربية. إذ مهما كان نوع وحجم التحدي الذي تمثله الصين، فإن وقع الدمار والموت الذي أوقعته الهجمات كان أكبر من أي حجة أو منطق. ومن أفغانستان إلى العراق، إلى عدد لا يحصى من المواقع والأهداف، انطلقت «حرب على الإرهاب» لا حدود لها، حرب أوقعت في غمارها وما تزال مئات الألوف من القتلى والجرحى، دمرت وما تزال تدمر بلداناً ومواريث حضارية وإنسانية؛ ولكنها فوق ذلك كله جعلت مسألة الصراع بين الإسلام والغرب، ممثلاً في الولايات المتحدة الامريكية، وكأنها محور التوازنات الدولية القادمة. ولم تكن هناك من طريقة لرسم ملامح عالم ما بعد الحرب الباردة أكثر خداعاً وتزييفاً من هذه الطريقة. خلال الأسابيع القليلة الماضية، وفي ظل فشل المشروع الامريكي في العراق وتزايد الشكوك الغربية تجاه الحرب على الإرهاب ومتعلقاتها، انفجر الجدل حول المسألة الصينية من جديد.

الحقيقة ان دوائر التسلح والدفاع لم تكن غائبة عن المسألة الصينية؛ وقد نشر روبرت كابلان في العام الماضي تقريراً مطولاً من قيادة الأسطول الامريكي في المحيط الهادي، موضحاً بما لا يحتمل مجالاً للشك ان الصين باتت تحتل الموقع الرئيسي في استراتيجية الدفاع الامريكية في ذلك الجزء من العالم. ولم يكن خافياً ان الذين سمحوا لكابلان بالوصول إلى قيادة أسطول المحيط الهادئ، وأعطوا الإذن بنشر تحقيقه التفصيلي والطويل، كانوا يقصدون إيصال رسالة ما للصينيين من ناحية وللشعب الامريكي من ناحية أخرى. ولكن ما تشهده الساحة الفكرية والسياسية الغربية الآن يمكن ان يوصف بأنه جدل حقيقي وواسع، جدل شبيه بذلك الذي شهدته سنوات الحرب الباردة حول المخاطر والمهمات واحتمالات المواجهة، جدل الخوف الغربي الدفين والمستتر حول مصير الهيمنة الغربية على الشأن العالمي، المستمرة منذ بدايات القرن التاسع عشر.

يتعلق أحد أهم وجوه المسألة الصينية اليوم بالصعود الصيني الاقتصادي الهائل. ففي حين تدور معدلات النمو في دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة حول إثنين في المائة سنوياً، فإن معدل النمو الصيني يتجاوز العشرة، وتحافظ الصين على هذا المعدل المرتفع منذ عقد من الزمان على الأقل. من المعروف بالطبع ان كل الاقتصادات النامية والنشطة تتحرك بمعدلات نمو مرتفعة نسبياً في البداية، وما ان يدخل اقتصاد ما منتدى القلة المتنافسة على قيادة السوق العالمي حتى يصبح من الصعوبة بمكان الاحتفاظ بمعدلات نمو عالية. هذا صحيح تاريخياً ونمطياً، ولكن البعض يتساءل، في ضوء اكتساح المنتجات الصينية المتسع لأسواق الدول المتقدمة ودول العالم الثالث على السواء، ماذا إن كانت الحالة الصينية ستكسر القاعدة والنمط، وتستمر في الاحتفاظ بمعدلات نمو عالية خلال العقد أو العقدين القادمين؟ لقد باتت الصادرات الصينية الرخيصة تخرج قطاعات صناعية وانتاجية واسعة من السوق، في أوروبا والولايات المتحدة، كما في دول أخرى عديدة كانت تعتمد على الأسواق الأوروبية والامريكية. وربما يعتبر قطاع الأنسجة مثالاً بارزاً على ذلك. ولكن الأمر لا يتوقف هنا، فمن منصة الحفر التي تستخدمها شركات النفط النرويجية في شمال العراق، إلى أسواق السيارات الحديثة في بلدان الشرق الأوسط، ومن أحذية الشاطئ الرخيصة للسياح الأوروبيين، إلى سوق أجهزة الكومبيوتر المحمول، ومن أثاث المنازل والمكاتب إلى بطاريات التلفونات المحمولة، تتحسن جودة المنتجات الصينية في شكل حثيث وتقدم للمستهلك العالمي بأسعار لا تنافس. هذه إذن ظاهرة اقتصادية ـ صناعية غير مسبوقة، ربما تذكر بتلك العقود المبكرة من القرن التاسع عشر عندما أخذ تدفق المنتجات الرخيصة نسبياً للآلة الصناعية البريطانية والفرنسية في اكتساح أسواق العالم، وتغيير أنماط اجتماعه وانتاجه وثروته معاً.

بيد ان هناك من يقول ان ليس في الطفرة الصينية ما يخيف، فالرأسمالية تعمل بقوانينها الخاصة، والتحدي الصيني هو تحد صحي للرأسمالية الغربية، ليس فقط لأنه سيجبر الصناعات الغربية على تحسين أدائها بل سيدفع بالأسعار حول العالم ولو قليلاً إلى الأسفل ويخفض من معدلات التضخم الضارة بالرأسمالية والتجارة العالمية على السواء. وفي هذا مصلحة للمنتج والمستهلك الغربي؛ إضافة إلى ان النمو الاقتصادي الصيني يأتي بالرفاه إلى أكثر من مليار من سكان العالم ويدخلهم إلى قلب السوق العالمي. خلال سنوات قليلة، ستصبح الصين ذاتها سوقاً هائلاً لمنتجات الآخرين، ستصبح ساحة توسع لصناعة السياحة والطيران والاتصالات، وتشكل بالتالي رافداً غير مسبوق للتجارة العالمية. ويقول هؤلاء أيضاً ان التقدم الصناعي لا يجب أن يثير الخوف الذي كان يثيره التقدم الصناعي السوفييتي، فاقتصاد الصين (بخلاف الاتحاد السوفييتي السابق) يعتمد في كليته على الارتباط والاندراج في السوق العالمي، وما ان ترتبط قوة ما بهذا السوق حتى تصبح جزءاً من قوانين لعبته وصاحبة مصلحة في استقراره وتوازن قواه.

ويتعلق الجانب الثاني للجدل حول المسألة الصينية بالانفاق العسكري الصيني. هذا البند في الميزانية الصينية يشهد تصاعدا مستمرا، وقد وصل إلى ما يقرب من 35 مليار دولار سنوياً. وبالنظر إلى الفائض المالي الصيني الكبير، البالغ 700 مليار دولار في الوقت الحالي، فالواضح ان بإمكان بكين مواصلة الارتفاع بالميزانية العسكرية بدون ان تتأثر مشاريع التنمية في البلاد. يثير الانفاق العسكري الصيني قلقاً متصاعداً في العواصم الغربية، عبر عنه وزير الدفاع الامريكي دونالد رامسفيلد عشية زيارته الأخيرة لبكين. ولنبدأ هنا بوجهة النظر المتفائلة التي تذكر دائماً بان الضجيج المثار حول هذه القضية هو ضجيج مبالغ فيه؛ ليس فقط لأن من حق دولة في حجم وميراث الصين ان يكون لها قوة دفاعية ذات اعتبار، ولكن أيضاً لان ميزانية الدفاع الصينية تبدو ميزانية بالغة التواضع أمام الميزانية الامريكية الدفاعية التي تجاوزت 561 مليار دولار. بل ان الإنفاق العسكري الامريكي يزيد عن إنفاق الدول العالمية الرئيسية التالية مجتمعه. فأين هو مبرر القلق من ميزانية الدفاع الصينية، التي لن تصل إلى مستوى نظيرتها الامريكية لا في عقد ولا عقدين ولا ربما في هذا القرن كله؟ قد لا تكون هناك إجابة قاطعة على هذا السؤال، ولكن للمتشككين منطقهم الذين لا يقل وجاهة. يقول هؤلاء ان الإنفاق العسكري، كما الناتج القومي، لا يجب ان يحسب بأرقام مطلقة، بل بعلاقة تلك الأرقام بقيمتها الشرائية محلياً وعالمياً. الجندي الصيني لا يتكلف، تدريباً أو إعاشة أو راتباً وتعويضاً، ولو عشر الجندي الامريكي، وتكلفة التقنية العسكرية الصينية المنتجة داخلياً هي أقل بكثير من تكلفة نظيرتها الامريكية. ولذا فالمقارنة بين رقمي الإنفاق العسكري الامريكي والصيني هي مقارنة خادعة. صحيح ان أمام الصينيين شوطاً طويلاً قبل ان يحلموا بالوصول إلى مستوى الكفاءة والقوة العسكرية الامريكية، ولكن أحداً لا يجب ان يستخف بالميزانية العسكرية الصينية، واضعين في الاعتبار كذلك ان ليس من عادة الصينيين التصريح بحقيقة حجم انفاقهم العسكري كله.

أما الوجه الثالث الهام لهذا الجدل فهو ذلك الخاص بالسياسة الصينية الخارجية. حول هذا الجانب للتدافع الصيني ـ الغربي، يشير القائلون بحتمية الصدام الغربي ـ الصيني إلى ان اللغة الصينية تجاه تايوان، والسياسة التي التزمتها بكين حتى الآن من الملف النووي الإيراني، وعلاقات التحالف الصينية ـ الروسية التي تزداد وثوقاً، والمنافسة الصينية المحمومة على مصادر النفط والغاز، هي في مجموعها دلائل على عداء صيني متزايد للغرب واندفاع صيني للربط بين القوة الاقتصادية والثقل السياسي الدولي. الصين، باختصار، تمضي حثيثاً على طريق الصدام الاستراتيجي مع نظام السيطرة الغربية على النظام الدولي. بينما يؤكد القائلون بإمكانية التعايش ان مساحة الاتفاق الصيني مع المجموعة الغربية حول الملف النووي الإيراني هي أكبر من مساحة الاختلاف، وان على من يلاحظ اللغة الصينية تجاه تايوان ان يلاحظ أيضاً ان بكين لم ترتكب حماقة ما في هذا المجال بالرغم من النزعة القومية الصينية التاريخية والتعقيد الكبير المحيط بالمسألة التايوانية. كما يلفت هؤلاء الانتباه إلى ان من حق الصينيين التصرف على ضوء حجم بلادهم، وان الغرب يخطئ عندما يفسر كل سياسة صينية مستقلة وكأنها مشروع تصعيد ضده وضد مصالحة.

ما الذي يمكن استخلاصه من هذا الجدل متعدد الأوجه حول المسألة الصينية؟ المؤكد ان القوى الغربية تعاملت باستخفاف مهين مع الصين منذ بدايات القرن التاسع عشر، وان ميراث هذا التعامل ما يزال يشوب السياسات الغربية تجاه الصين، حتى والأخيرة تتحول إلى قوة اقتصادية عظمى. ولكن الغرب يتعلم سريعاً أن صين القرن الحادي والعشرين لم تعد جسداً للنهش ولا كرة للعب في ساحة التوازنات الغربية. من ناحية أخرى، تبدو خطوات الصين في اتجاه منتدى الكبار حذرة ومترددة، ليس فقط لأن الدول ذات الحجم والميراث الكبيرين هي أكثر بطئاً وأقل تسرعاً في سياساتها الخارجية، ولكن أيضاً لأن الصين تدخل دائرة لم تدخلها من قبل. فهذه دولة ليس لديها تجربة إمبريالية عالمية (إمبريالية ما وراء البحار على الأقل)، وهي تدخل عالماً أكثر تعقيداً على أصعدة السوق والتجارة ومصادر الطاقة والقوة مما كان عليه العالم ما قبل الحديث، عالم يفرض قيوداً عديدة على قوة كبرى تنبع قوتها من آلتها الصناعية والاقتصادية المتنامية، وهو عالم أشد ضراوة في ربطه بين القوة المطلقة والوزن الصناعي والتجاري للأمم. قد لا يسير العالم بالضرورة نحو حرب باردة جديدة، ولكن تجنب مثل هذه الحرب يتطلب اعترافاً غربياً (وامريكياً على وجه الخصوص) بالصعود النسبي للصين والتراجع النسبي للولايات المتحدة والكتلة الغربية. وخلف هذا الاعتراف يقع عالم جديد، عالم سيكون من المغامرة رسم ملامحه في شكل مسبق. بدون هذا الاعتراف، سيكون من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، ألا يشهد العالم تنافساً امريكياً ـ صينياً، تصطف على جانبيه تحالفات عالمية، يضيف إلى السياسة الدولية مصطلحاً جديداً للحرب.

* كاتب وباحث عربي في التاريخ الحديث

نظرة فى حوارات الزيف بين الغربيين والعرب

د. يوسف نور عوض *

■ مؤتمرات كثيرة تعقد في هذه الأيام تحت شعار حوار الحضارات او إعلام جديد لا يبث الكراهية بين الشعوب، وهي في معظمها تعقد تحت أجندة سرية واغراض سياسية لا تظهر بغير إمعان وعمق في النظر.

وإذا توقفنا لنتأمل هذه الموجة الجديدة كانت البداية في أحداث الحادي عشر من ايلول (سبتمبر) عندما أعلن الرئيس الامريكي جورج بوش حربه على الإرهاب وسماها حربا صليبية اعتذر عنها في مرحلة لاحقة بانها زلة لسان خاصة عندما وجه النقد له من كثير من المتابعين في العالم العربي الإسلامي الذين عارضوا الإعتداء على الولايات المتحدة الذي راح ضحيته عدد كبير من الأبرياء الذين لا ذنب لهم. ولكن فجأة تغير المشهد ليخرج من بعده الإنساني ليأخذ منحى سياسيا بعد أن رأت بعض جماعات الضغط أن الحدث يمكن ان يستغل ليخدم أهدافا سياسية وقد انتقدت هذه الجماعات تراجع الرئيس جورج بوش وأخذت عليه ما سمته مهادنته للعرب والمسلمين بل وذهبت هذه الجماعات إلى حد نقد الوجود العربي الإسلامي في داخل المجتمعات الغربية.

وإذا نظرنا إلى ما حدث بعد تصريحات الرئيس الامريكي وجدنا أن المواجهة قد حدثت بالفعل في المحيط العربي الإسلامي وذلك من خلال الحرب في كل من العراق وأفغانستان وكذلك المواجهة المرشحة مع كل من إيران وسورية وهي مواجهة تقف اسرائيل واللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة من خلفها وقد رأينا كثيرا من الكتاب الإسرائيليين يتبنون الموقف الأمريكي الذي هو في النهاية الموقف الإسرائيلي وذلك من أجل إيهام المجتمع الدولي بان اسرائيل تقف في صف السلام المناوئ للإرهاب والذي يدعو إلى تسوية الأمور بالوسائل السلمية. ولكن تطور الأمور في العراق وباكستان على غير ما أراد له الأمريكيون وظهور فضائح أبو غريب وغوانتانامو وجه رسالة مناقضة اساسها الفوضى والقتل العشوائي الذي ينال من سمعة الولايات المتحدة والمجتمعات الغربية التي ترفع شعارات الحرية والديمقراطية وهو ما جعل الولايات المتحدة في وضع حرج لا يمكن الدفاع عنه وذلك من الاسباب الاساسية التي جعلت السياسيين في العالم الغربي يدعون لندوات حوار الحضارات والإعلام غير المثير للكراهية وهو الإعلام الذي يراد له أن يسكت عن جرائم الغربيين والأمريكيين على نحو الخصوص لأن نشر هذه الجرائم يؤجج الكراهية للوجود الأمريكي في تلك المناطق، ولكن هل يقدم العالم الغربي شيئا في مقابل ذلك؟ الإجابة بكل تأكيد لا لأن العالم الغربي لا يريد التنازل عن سياساته بل يريد أن يستمر فيها وان تسكت عنه الاصوات التي تفضحه حتى يستمر في سياساته التقليدية، وهذا هو مفهوم الغرب لحوار الحضارات ووقف أعمال الكراهية.

ولا نزعم أن العالم العربي يقف كله مناهضا لهذا التوجه الامريكي لان كثيرا من الدول العربية والإسلامية تتبنى وجهة النظر الامريكية وتغض الطرف عن جرائم الأمريكيين وذلك حفاظا على أمنها الخاص حتى لو تعارض هذا الامن مع مصالح شعوبها. ونرى هذا الموقف على نحو الخصوص في بلاد مثل مصر والأردن وليبيا التي تتصدى جميعها لما يسمى الإرهاب الإسلامي ليس لانها تريد أن تخلي اراضيها من هذا الإرهاب المزعوم بل لانها تريد ان ترضي الأمريكيين والإسرائيليين حتى لو كان ذلك على حساب المصالح العربية وإلا فما جدوى اعتراف مصر والأردن باسرائيل والتراجع الكامل لليبيا أمام الولايات المتحدة؟ ألا يرى هؤلاء أن الإعتراف باسرائيل قبل حل المشكلة الفلسطينية هو بمثابة كسر ظهر للفلسطينيين؟ فما الذي يجعل الإعتراف باسرائيل واجبا على بعض الدول العربية؟ هل تسير اسرائيل حقا في طريق السلام؟ وهل هي تقبل حقا خريطة الطريق؟

الإجابة هي لا لأن اسرائيل تصر على انها لا تجد في الجانب الفلسطيني شريكا وتهدد بأنها سترسم الحدود من جانب واحد ويعني ذلك ابتلاع ما تبقى من الأراضي الفلسطينية وجعل الدول العربية كلها أمام الأمر الواقع ومع ذلك لا تتحدث الجامعة العربية ولا ترفع أي دولة عربية صوتها رافضة هذا الواقع بل تبدأ بعض الدول العربية عملية ضغط على الحكومة الفلسطينية الجديدة ولا تفسير لذلك إلا على انه واقع مخجل ذلك انه في الوقت الذي ترفع فيه بعض الحكومات العربية شعارات كبيرة وتتحدث عن المصالح العربية بغباء لا يدل فقط على جهل بحقائق العالم بل أيضا بسوء تقدير لقدرة الاعداء ، وذلك ما كشفت عنه إيران عندما رفضت الإنصياع للشروط الأمريكية وجعلت الولايات المتحدة تقدم التنازل تلو التنازل بكونها تعرف أنها لا تستطيع فتح جبهات متعددة من القتال والنزاعات الدولية.

ونتساءل الآن لماذا يريد العالم الغربي حوارا مع العالم العربي؟ ولماذا لا يريده مثلا مع الصين واليابان؟ هل انتهت المشاكل بين العالم الغربي وهاتين الدولتين؟ الإجابة هي لا ولكن العالم الغربي يدرك أن هاتين الدولتين لا تقدمان التنازلات بالمستوى الذي يقدمه العالم العربي كما أن الذي يحكم السياسات الغربية في العالم العربي هو المصلحة الإسرائيلية التي تصور العالم العربي على أنه ثقافة مناهضة للعالم الغربي.

ولا نملك عند هذا المنعطف إلا أن نتمعن في موقف إتحاد اساتذة الجامعات البريطانية الذي اصدر قراره بمقاطعة الاساتذة الإسرائيليين لأنهم يؤيدون مواقف حكومتهم التي هي في نظرهم صورة أخرى من صور التفرقة العنصرية ولم تجد جهود اللوبي الصهيوني واليهودي في بريطانيا في اثناء اتحاد الاساتذة البريطانيين عن اتخاذ مثل هذا القرار ولا تكمن أهمية القرار في ما سيلحق الأساتذة الإسرائيليين من عقوبات بل في جرأة الاساتذة البريطانيين على اتخاذ مثل هذا القرار الكبير الذي يهدد النفوذ الإسرائيلي في واحدة من أهم دول العالم الغربي وأصبح ذلك ممكنا بسبب مناخ الحرية الحقيقي الذي تعيش فيه بريطانيا ولأن العالم استطاع ان يدرك مما يجري في فلسطين والعراق وأفغانستان زيف ما تدعيه الحكومات الغربية وكذبها على مواطنيها وهو ما أثار الهلع في نفوس المؤيدين لدولة اسرائيل التي بنت نفوذها في العالم الغربي على صمت الآخرين وعدم ابراز الحقيقة أمام الرأي العام الغربي. ولكننا سنشهد مرحلة جديدة وسيأتي إعلام عربي جديد يتكلم بلغة الغربيين وسيوصل المسكوت عنه إلى العالم الغربي ولا شك في ان اللوبي الصهيوني سيفعل المستحيل من أجل محاربة هذا الصوت الجديد وهو لن ينجح في نهاية الأمر لأن العالم الغربي لن يعيش ابد الدهر على سماع خطاب الكذب ولكن قوة الخطاب الجديد في العالم الغربي ستعتمد على قدرة الحكومات العربية على اسناد هذا الخطاب وهي حكومات لا أمل فيها في هذه المرحلة ولكن رياح التغيير تؤكد ان العالم العربي مقبل على مرحلة سياسية جديدة وهذه المرحلة بدأت رياحها تهب على مصر وهي البلد الذي لا يمكن أن يستمر بنظام حكم تسيطر عليه نخب المثقفين بينما يعاني الملايين من أبناء الشعب البسطاء الفقر والفاقة والآلام.

ولا شك اننا سنسمع كثيرا من اتهامات معاداة السامية في المرحلة المقبلة وكلما ارتفع هذا الصوت سندرك أن العالم كله يسير في اتجاه التحرك لأن معاداة السامية لم تعد شعارا حقيقيا بقدر ما هي تهديد يقصد به اسكات أصوات دعاة التحرر والسلام الحقيقي بين الشعوب. ومن المؤسف ان الذين عانوا من العنصرية والظلم هم الذين يمارسون الظلم والعنصرية في مرحلتنا الحالية.

* كاتب من السودان

اقتصاد السوق والتربية والتعليم

د. علي محمد فخرو

■ ملف التربية والتعليم في مجتمعات مجلس التعاون يحتاج أن تعاد قراءته مراراً وتكراراً بسبب تأثره بالتغيرات الهائلة السريعة والارتباكات المقلقة التي تنتج عن الزيادة الخيالية في ثروة عائدات البترول الخليجية. فعندما تكون القيادات المتخذة للقرارات الكبرى في هذا الحقل غير واعية لأهمية الترابط بين متطلبات هذا العصر وحاجات التحديث التنموي الحقيقي من جهة، وبين ضرورة ممارسة حساسية فكرية ناضجة ومتزنة تجاه تاريخ وهوية وثقافة الأمة من جهة أخرى تنقلب الثروة من نعمة إلى نقمة ـ دعنا نمعن النظر في الممارستين التاليتين:

أولاً: منذ الهبوط المرعب لأسعار البترول في أواخر التسعينات من القرن الماضي أصاب الهلع حكومات مجلس التعاون التي بدأت تخاف من أن يأتي اليوم الذي لا تستطيع فيه أن تقوم بالتزامات الدولة الريعية الأبوية. فكانت الاستجابة الأولى لذلك الهلع تخفيض الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الدولة للمواطنين، وعلى رأسها خدمات التربية والتعليم، وهو توجه ينسجم مع منطق العولمة الذي ينادي بتخصيص كل خدمات الدولة وتخلي الدولة عن مسؤولياتها خصوصاً تجاه الضعفاء والمهمشين. وبدأت المدارس الخاصة تتوالد كما يتوالد الفطر، يحركها قانون اقتصاد السوق الشهير المتعلق بالعرض والطلب. ومع هذه المسيرة بدأت غربة اللغة والثقافة والعقيدة.

إن الصورة البائسة لأغلب خريجي المدارس الخاصة، الضليعين في اللغات الأجنبية والعلوم الطبيعية والمعلوماتية ولكن الضعيفين في لغتهم الأم إلى حد الرطانة المضحكة، الفاقدين لذاكرتهم التاريخية ولهويتهم القومية، الجاهلين بأسس أهم محرك في مجتمعاتهم وهو الدين الإسلامي، المبهورين بمنطق وممارسات حضارة الغرب حتى العمى، المعجبين بالممارسات الوحشية الظالمة لرأسمالية العولمة.. هذه الصورة البائسة موجودة في كل مجتمعات مجلس التعاون. وهي صورة مرشحة لتصبح مأساة تراجيدية يوم يصل هؤلاء إلى مراكز القرار والقيادة في المستقبل القريب.

ثانياً: يزيد من بؤس تلك الصورة ما يجري في حقل التعليم العالي. فالمهمة الأساسية للتعليم العالي في كل المجتمعات هو تخريج العناصر المؤهلة في كل حقول المعرفة والمساهمة في إجراء البحوث لإغناء الحياة المادية والمعنوية للإنسان.

لكن كيف سيتم ذلك إذا سلّم حقل التعليم العالي إلى القطاع الخاص، وعلى الأخص القطاع الخاص الأجنبي. ذلك أن الجامعة الأجنبية وهي تزحف كالسيل المنهمر على المنطقة تحت كفالة التجار والمستثمرين من أصحاب رؤوس الأموال، ستكتفي بالاستجابة لقانون العرض والطلب. فإذا كان الطلب هو لبرامج الطب وإدارة الأعمال والكمبيوتر فإنها ستقدمها حتى ولو امتلأت الأسواق بالعاطلين عن العمل في تلك الحقول. أما اقتحام حقول المعرفة الجديدة والتفكير في حاجات مجتمعات الخليج المستقبلية فان تلك الجامعات لن تستثمر فيها خصوصاً إذا كانت مخاطر الخسارة كبيرة. إن التعليم العالي الحكومي هو وحده القادر على أن يبدأ برامج جديدة باسم حاجات المستقبل دون أن يفكر في الربح والخسارة المالية كما تفعل الجامعات الخاصة.

وينطبق الأمر نفسه على موضوع البحوث. فالجامعات الخاصة، وعلى الأخص الأجنبية منها، لن تصرف الأموال الطائلة على حقول ليس لها مردود اقتصادي مباشر.

وبمعنى آخر فان أهم مهمتين للتعليم العالي، مهمة تخطيط وتنفيذ تأهيل القوى المطلوبة للمستقبل ومهمة القيام ببحوث لإغناء حياة المجتمعات، لن تقوم بها جامعات يعتبرها أصحابها وسائل ربح لاتختلف عن المجمّعات التجارية أو مصانع البطاطا أو مطاعم الوجبات السريعة. فما الفرق هنا بين أن يرتبط الكفيل بجامعة هارفرد أو بشركة مطاعم مكدونالد؟ إن كلا الارتباطين له نفس الهدف: زيادة أرباح المستثمر.

إن توفر سيولة مالية كبيرة في الخليج ستجعل أصحابها يتوجهون إلى أي حقل مربح. وهم لا يلامون في ذلك. لكن اللوم يقع على قيادات دول الخليج النائمة التي يجب أن تدرك بأن تطبيق قوانين اقتصاد السوق في حقل التربية والتعليم سيأتي بكوارث وأهوال ما لم تتحل تلك القيادات بفهم عميق لمتطلبات العصر والحداثة وبحساسية شديدة تجاه هوية الأمة.

القدس العربي
يومية سياسية مستقلة
تطبع في لندن ونيويورك وفرانكفورت وتوزع في جميع انحاء العالم
الاشتراكات:
الاشتراك السنوي 450 جنيها استرلينيا في عموم بريطانيا و 750 دولارا امريكيا للوطن العربي وخارج بريطانيا بما في ذلك اجور البريد.

الناشر:
مؤسسة القدس العربي للنشر والاعلان

رئيس التحرير:
عبد الباري عطوان

المقر الرئيسي (لندن): 164/166 كنج ستريت، همرسميث، لندن دبليو 6 او كيو يو
هاتف: 8008 741 ـ 0208 (6 خطوط) ـ
فاكس: 8902 741 ـ 0208 أو 7637 748 ـ 0208
مكتب القاهرة: 43 أ شارع قصر النيل ـ الدور الاول ـ شقة رقم (2). هاتف/فاكس: 3901523(202)
مكتب المغرب: 80 شارع فال ولد عمير شقة 7 الطابق الرابع ـ الرباط. هاتف/ فاكس: 770594(212 37)
مكتب عمان: شارع الصحافة مجمع البداد التجاري الطابق الرابع.
هاتف: 5337920 فاكس: 5337928 (9626)
مكتب باريس: هاتف ـ فاكس: 57364 420 (331)

Al-Quds Al-Arabi
daily Independent News Paper
Published In London, New York and Frankfurt by Al Quds Al- Arabi Publishing LTD
Circulated in Europe, Middle East, North Africa and North America.
Editor In Chief
ABDEL BARRI ATWAN

Head Office (London): 164-166 King Street, Hammersmith, London W6 0QU England
Tel: 0208-741 8008 (6 Lines) Fax: 0208-741 8902 / 748 7637
email: alquds@alquds.co.uk * Internet: www.alquds.co.uk
Cairo Office: 43 a Kasser Al Neel St, First Floor, Flat No (2).
Tel/Fax: (202) 3901523
Morocco Office: 80 Fal Ould Omeir Str. Flat No.7 - Rabat - Morocco
Tel/Fax: (212 37) 770594
Amman Office: Al Sahafa St. Badad Business Complex.
Tel: (9626) 5337920 Fax: 5337928
Paris Office: Tel / Fax: (331) 420 57364